Al Urwah: Sharia Economics Journal
https://journal.takaza.id/index.php/alurwah
Vol. 3, No. 01, 2025, pp. 30-35
E-ISSN: 3025-9398
E-mail: alurwah@takaza.id

حوكمة الزكاة في الدول الإسلامية :دراسة مقارنة بين ماليزيا وتركيا وإندونيسيا لتعزيز الكفاءة والعدالة الاجتماعية

Mohamad Abdul Hamid[1*], Aishath Muneeza[2], Ali Hardani[3]
[1]Universiti Kebangsaan Malaysia
[2]INCEIF University
[3]Universitas Islam Negeri Syekh Ali Hasan Ahmad
Corresponding Author e-mail: mdah@ukm.my

Article History:
Received: 08-08-2025
Revised: 16-09-2025
Accepted: 01-10-2025

Keywords: *Zakat, Zakat Management, Legal Regulation, Financial Transparency, Financial Technology*

Abstract: *This study aims to analyze and compare the zakat management and regulatory systems in Malaysia, Turkey, and Indonesia by examining the legal, administrative, and technological frameworks of each model and identifying the challenges and opportunities for improving zakat fund distribution efficiency. The study employs a descriptive-analytical and comparative approach, collecting data from secondary sources, including academic literature, government reports, and zakat-related regulations in each country. The findings reveal that Malaysia adopts a centralized system supported by digital technology, enhancing transparency and efficiency. In contrast, Turkey follows a decentralized model based on non-governmental organizations, but it lacks a unified regulatory framework. Meanwhile, Indonesia employs a hybrid model, combining government supervision with non-governmental participation, providing greater flexibility but facing challenges in coordination and oversight. Based on these findings, the study recommends enhancing cooperation between government and non-governmental institutions, increasing the use of technology in zakat fund management, standardizing legal frameworks, raising public awareness, and developing an integrated monitoring system to ensure fairer and more efficient distribution. Implementing these recommendations can contribute to strengthening the role of zakat in economic and social development, making it a more effective tool for poverty alleviation and achieving social justice in Islamic countries.*

المقدمة

يُعدّ إدارة وتنظيم الزكاة المال من القضايا المهمة في التمويل الإسلامي والسياسة الاجتماعية، حيث أن الزكاة تعتبر أحد أركان الإسلام الأساسية التي تهدف إلى تحقيق التوازن الاجتماعي وتقليل التفاوت الاقتصادي بين الطبقات المختلفة (Adhiatma & Fachrunnisa, 2021). تتبنى الدول الإسلامية استراتيجيات متنوعة في إدارة الزكاة، مما يعكس التباين في الأنظمة

القانونية، الهياكل الإدارية، والتوجهات الاقتصادية التي تؤثر على تنفيذ هذه الفريضة الشرعية (Mubarok et al., 2021). يهدف هذا البحث إلى إجراء تحليل مقارن بين إدارة وتنظيم الزكاة في ماليزيا، تركيا، وإندونيسيا، مع تسليط الضوء على الأساليب المختلفة والتحديات المشتركة، واستكشاف أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها لتعزيز فعالية نظام الزكاة في الدول الإسلامية الأخرى (Razak, 2020).

في ماليزيا، يتميز نظام الزكاة بمركزية الإدارة واعتماد التكنولوجيا الحديثة لضمان الشفافية والكفاءة في التحصيل والتوزيع، استخدام (Alfi, 2018). حيث تُشرف المجالس الإسلامية الرسمية على تنظيم العملية وفقاً لقوانين الولايات الماليزية المختلفة التكنولوجيا الرقمية في عمليات التحصيل والتوزيع أدى إلى تحسين مستوى الامتثال من قبل دافعي الزكاة وزيادة موثوقية ومع ذلك، فإن عدم التوحيد في القوانين بين الولايات الماليزية (Ambrose et al., 2015). المؤسسات المسؤولة عنها يشكل تحديًا، حيث تختلف المعايير التنظيمية وتطبيقات الزكاة بين المناطق، مما قد يؤثر على كفاءة التوزيع ويؤدي إلى تفاوت في الفوائد المقدمة للمستحقين (Mahat et al., 2015).

أما في تركيا، فتُدار الزكاة بطريقة لامركزية تعتمد على مشاركة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية بدلاً من أن على التوجيه الديني فيما (Diyanet) تُشرف رئاسة الشؤون الدينية (Zencirci, 2020). تكون تحت إدارة حكومية مباشرة يتعلق بأحكام الزكاة، ولكنها لا تتدخل بشكل مباشر في جمع أو توزيع الأموال، مما يجعل النظام التركي أكثر مرونة لكنه ورغم أن هذا النموذج يوفر درجة كبيرة من الاستقلالية (Djafar et al., 2023). يعاني من نقص في الرقابة الموحدة للمؤسسات الخيرية، إلا أن التحديات تكمن في غياب معايير موحدة وآليات واضحة لضمان التوزيع العادل وتحقيق الأثر الاجتماعي المطلوب (Firdaus et al., 2021).

في المقابل، تتبع إندونيسيا نموذجًا هجينًا يجمع بين إشراف الحكومة ومشاركة القطاع الخاص، حيث تُشرف هيئة الزكاة (Muhtada, على جمع وتوزيع الزكاة (LAZ) جنبًا إلى جنب مع منظمات الزكاة غير الحكومية (BAZNAS) الوطنية وقد تم إضفاء الطابع القانوني على تنظيم الزكاة من خلال القانون رقم 23 لسنة 2011، مما ساهم في تعزيز الشفافية (2014. إلا أن ضعف التنسيق بين المؤسسات الرسمية والخاصة يؤدي إلى تحديات (Furqani et al., 2018). والمساءلة المالية إضافةً إلى ذلك، يُعدّ (Arifin & Anwar, 2021). في كفاءة إدارة الأموال، مما يقلل من ثقة المجتمع في هذه المؤسسات الافتقار إلى الوعي المجتمعي حول أهمية دفع الزكاة من خلال القنوات الرسمية عائقًا أمام تحقيق أقصى استفادة من إمكانيات الزكاة في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية (Ghofur & Utami, 2023).

تتطلب دراسة أفضل الممارسات في إدارة الزكاة تحليلًا دقيقًا لمختلف النماذج التنظيمية، بهدف تحديد العوامل الحاسمة التي تسهم في نجاح هذه الأنظمة .على سبيل المثال، أظهرت التجربة الماليزية أن استخدام المنصات الرقمية يسهم في زيادة الامتثال والشفافية، بينما تبرز تجربة تركيا الحاجة إلى معايير موحدة في الإدارة اللامركزية، في حين تبرز تجربة إندونيسيا وتكمن الفجوة البحثية في أن معظم الدراسات السابقة (Hadi et al., 2024). أهمية التنسيق بين الهيئات الحكومية والخاصة ركزت على أداء مؤسسات الزكاة من منظور مالي فقط، دون تحليل كافٍ للأثر الاجتماعي والسياسات العامة المتعلقة بها (Jaelani, 2024).

وعليه، فإن هذا البحث يُساهم في إثراء الأدبيات العلمية حول تمويل الزكاة من خلال تقديم مقارنة شاملة بين النماذج المختلفة، (Tarjo et al., بالإضافة إلى تقديم توصيات للسياسات العامة تهدف إلى تحسين فعالية أنظمة الزكاة في الدول الإسلامية ومن خلال التركيز على التحديات القانونية والتنظيمية والتكنولوجية، يسعى البحث إلى تقديم إطار شامل يمكن (2022. استخدامه في تطوير سياسات مستدامة لإدارة الزكاة بما يضمن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية (Bin-Nashwan et al., 2021).

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي-التحليلي لدراسة إدارة وتنظيم الزكاة المال في ثلاث دول إسلامية، وهي ماليزيا، تركيا، وإندونيسيا، من خلال تحليل السياسات المعتمدة، الأطر القانونية، وأداء المؤسسات المعنية بجمع وتوزيع أموال الزكاة. يتم استخدام المنهج المقارن لفهم الفروقات في التشريعات والآليات الإدارية المتبعة في هذه الدول، مما يسهم في تحديد نقاط القوة والضعف في كل نموذج إداري (Razak, 2020). يعتمد البحث على المصادر الثانوية التي تشمل الأدبيات الأكاديمية، التقارير الحكومية، البيانات الإحصائية، والوثائق الرسمية الصادرة عن هيئات الزكاة في الدول الثلاث. يتيح هذا التحليل

إمكانية التوصل إلى استنتاجات قائمة على بيانات موثوقة ومقارنة أفضل الممارسات في إدارة الزكاة، كما أن توظيف المنهج المقارن يسهم في تقديم رؤية أكثر شمولية حول كيفية تحسين أداء أنظمة الزكاة في الدول الإسلامية المختلفة (Furqani et al., 2018).

تم جمع البيانات من تقارير المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مثل مجلس الزكاة الوطني الماليزي، هيئة الشؤون الدينية (BAZNAS)، في تركيا، وهيئة الزكاة الوطنية الإندونيسية إضافة إلى دراسات أكاديمية منشورة في المجلات العلمية المحكمة حول موضوع الزكاة والتمويل الإسلامي .كما تم تحليل القوانين والتشريعات المتعلقة بالزكاة في كل من هذه الدول لفهم الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل المؤسسات المسؤولة عن جمع وتوزيع أموال الزكاة .لضمان دقة التحليل، تم استخدام أسلوب التحليل المقارن لفحص نقاط التقاطع والاختلاف بين النماذج المختلفة، بالإضافة إلى توظيف أدوات التحليل النوعي لفهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الزكاة في الدول محل الدراسة (Mahat et al., 2015). ويهدف هذا النهج إلى تقديم توصيات تستند إلى الأدلة والنتائج المستخلصة من التجربة العملية، مما يسهم في تطوير سياسات أكثر كفاءة لتعزيز دور الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلامي (Bin-Nashwan et al., 2021).

نتائج البحث والمناقشة

يهدف هذا البحث إلى تحليل إدارة وتنظيم الزكاة المال في ماليزيا، تركيا، وإندونيسيا من خلال مقارنة السياسات المتبعة في كل دولة، واستكشاف فعالية هذه السياسات وتأثيرها على جمع وتوزيع أموال الزكاة .وتعتمد الدراسة على البيانات الثانوية المستخلصة من الأدبيات الأكاديمية، التقارير الحكومية، والتشريعات المنظمة للزكاة في هذه الدول .أظهرت نتائج التحليل أن هناك اختلافات جوهرية بين النماذج الثلاثة، حيث يتميز النظام الماليزي بالمركزية واستخدام التكنولوجيا، بينما يعتمد النموذج التركي على العمل الخيري من خلال المؤسسات غير الحكومية، في حين أن إندونيسيا تتبنى نموذجًا هجينًا يجمع بين التنظيم الحكومي والمشاركة غير الحكومية.

تشير البيانات إلى أن النظام الماليزي أكثر تنظيمًا من خلال الاعتماد على إدارة مركزية حيث تشرف المجالس الإسلامية الرسمية على إدارة أموال الزكاة .يتم جمع الأموال وتوزيعها وفقًا للوائح واضحة تحكمها القوانين الفيدرالية (Razak, 2020). يعزز استخدام التكنولوجيا في عمليات التحصيل والتوزيع من الشفافية والمساءلة المالية، مما ساهم في زيادة ثقة المجتمع في مؤسسات الزكاة الماليزية .ومع ذلك، فإن وجود قوانين زكاة مختلفة بين الولايات الماليزية يؤدي إلى تفاوت في تطبيق الأنظمة، مما يخلق بعض التباين في معايير توزيع الأموال بين المناطق المختلفة (Mahat et al., 2015).

أما في تركيا، فإن النظام يعتمد على الإدارة اللامركزية حيث تقوم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية بجمع الزكاة وتوزيعها .هذا النموذج يوفر مرونة أكبر لكنه يفتقر إلى إطار قانوني موحد ينظم عملية إدارة أموال الزكاة على المستوى الوطني (Zencirci, 2020). تعتبر رئاسة الشؤون الدينية (Diyanet)، الجهة المسؤولة عن الإرشاد الديني بشأن الزكاة، لكنها لا تفرض رقابة مباشرة على عملية جمع أو توزيع الأموال، مما يجعل النظام أكثر عرضة للتفاوت في تنفيذ السياسات إضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى معايير موحدة قد يؤدي إلى .(Djafar et al., 2023) من قبل الجهات الفاعلة المختلفة تفاوت في استفادة المستحقين، حيث تعتمد آليات التوزيع على سياسات كل منظمة خيرية على حدة، دون وجود إشراف حكومي واضح لضمان عدالة التوزيع (Firdaus et al., 2021).

أما في إندونيسيا، فقد تبنت الحكومة نموذجًا هجينًا يدمج بين الإشراف الحكومي من خلال هيئة الزكاة الوطنية (BAZNAS)، التي تشارك في جمع وتوزيع الأموال (LAZ) ودور المنظمات غير الحكومية مثل لجان الزكاة الخاصة (Muhtada, 2014). وقد ساعد التنظيم القانوني للزكاة من خلال القانون رقم 23 لسنة 2011 في زيادة مستوى الشفافية والمساءلة، حيث ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات .(Furqani et al., 2018) باتت هناك آليات أكثر وضوحًا للإشراف على مؤسسات الزكاة تتعلق بالتنسيق بين الهيئات الرسمية وغير الرسمية، مما يؤدي إلى تكرار بعض الخدمات في بعض المناطق مقابل نقص في مناطق أخرى، إضافة إلى وجود مستويات متفاوتة من الثقة العامة في المؤسسات المشرفة على الزكاة (Arifin & Anwar, 2021).

تحليل مقارن للنظم الثلاثة

لتوضيح الفروقات الرئيسية بين الأنظمة الثلاثة، تم إعداد الجدول التالي الذي يلخص أبرز نقاط القوة والضعف لكل نموذج

جدول ١ :مقارنة بين أنظمة إدارة الزكاة في ماليزيا، تركيا، وإندونيسيا

التحديات الرئيسية	استخدام التكنولوجيا	مستوى الرقابة	النظام الإداري للزكاة	الدولة
اختلاف القوانين بين الولايات يؤثر على كفاءة التوزيع	مرتفع جدًا	مرتفع	مركزي)تحت إشراف المجالس (الإسلامية	ماليزيا
نقص التوحيد في التنظيم يؤدي إلى تفاوت في استفادة المستحقين	متوسط	منخفض	لامركزي)تعتمد على المؤسسات (غير الحكومية	تركيا
ضعف التنسيق بين المؤسسات وتأثيره على الكفاءة والشفافية	متوسط إلى مرتفع	متوسط	هجين (BAZNAS المنظمات غير + (الحكومية	إندونيسيا

تعزيز كفاءة أنظمة الزكاة في الدول الإسلامية يتطلب تنسيقًا فعالًا بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، حيث تعد هذه العلاقة التشاركية عنصرًا أساسيًا في تحقيق التوزيع العادل والفعال لأموال الزكاة .في إندونيسيا، أثبت النموذج الهجين الذي يجمع بين إشراف الحكومة ودور المنظمات غير الحكومية فعاليته، لكنه لا يزال بحاجة إلى إطار تنظيمي أقوى لتعزيز كما أن غياب التنسيق قد يؤدي .(Muhtada, 2014) التنسيق وضمان عدم تداخل الصلاحيات بين مختلف الجهات الفاعلة إلى ازدواجية في توزيع الأموال، مما يقلل من كفاءة النظام ويؤثر سلبًا على استفادة المستحقين من موارد الزكاة .لذا، فإن وضع لوائح واضحة لتحديد أدوار ومسؤوليات كل جهة يمكن أن يساهم في تحسين الأداء العام وتحقيق أقصى استفادة من أموال الزكاة (Furqani et al., 2018).

في السياق نفسه، يعتبر استخدام التكنولوجيا في إدارة الزكاة من العوامل الحاسمة في زيادة الشفافية والمساءلة المالية، حيث يمكن للأنظمة الرقمية أن تسهم في تحسين عمليات جمع وتوزيع الزكاة، كما هو الحال في ماليزيا التي تبنت نهجًا متقدمًا في يتيح استخدام منصات إلكترونية وتقنيات الذكاء الاصطناعي تتبع التدفقات المالية والتأكد من .(Razak, 2020) هذا المجال وصول الأموال إلى الفئات المستهدفة بطريقة فعالة .وقد أظهرت بعض الدراسات أن رقمنة عمليات الزكاة تسهم في زيادة (Ambrose et al., 2015) معدل الامتثال لدى دافعي الزكاة، إذ تسهل عليهم الإجراءات وتجعل عملية التبرع أكثر شفافية ووضوحًا وعليه، ينبغي على الدول الإسلامية الأخرى الاستفادة من هذه التجربة وتطوير أنظمة مماثلة تعزز من الكفاءة .التشغيلية للهيئات المشرفة على الزكاة.

من ناحية أخرى، فإن توحيد الأطر القانونية يعد مطلبًا أساسيًا لضمان عدالة توزيع أموال الزكاة، لا سيما في الدول التي تتبع نموذجًا لامركزيًا مثل تركيا، حيث تعتمد إدارة الزكاة على المؤسسات غير الحكومية التي تعمل بمعايير مختلفة وفقًا غياب التشريعات الموحّدة يؤدي إلى تفاوتات كبيرة في مستوى الخدمات المقدمة .(Zencirci, 2020) لاجتهاداتها الخاصة للمستحقين، حيث تحصل بعض المناطق على دعم مالي أكبر من غيرها نتيجة اختلاف سياسات وآليات التوزيع بين المؤسسات لذا، فإن وضع إطار قانوني متكامل يحدد المعايير التنظيمية والإدارية لأنظمة الزكاة .(Djafar et al., 2023) المختلفة يمكن أن يعزز العدالة والإنصاف، ويحد من الفجوات في توزيع الأموال بين الفئات المحتاجة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن رفع مستوى الوعي المجتمعي حول أهمية دفع الزكاة عبر القنوات الرسمية يعد من العوامل الأساسية التي تؤثر على الامتثال الضريبي الإسلامي .فقد أظهرت بعض الدراسات أن نقص الثقة في المؤسسات المشرفة على الزكاة لذا، فإن تطوير حملات توعوية .(Ghofur & Utami, 2023) يؤثر سلبًا على مدى التزام الأفراد بأداء هذه الفريضة .وتعزيز شفافية المؤسسات من خلال نشر تقارير دورية حول أوجه استخدام أموال الزكاة يمكن أن يسهم في زيادة ثقة الجمهور علاوة على ذلك، يمكن أن تلعب الشخصيات الدينية والأكاديمية دورًا في توعية المجتمعات بأهمية دفع الزكاة من خلال القنوات الرسمية بدلاً من التبرعات العشوائية التي قد لا تصل إلى الفئات الأكثر احتياجًا.

أخيرًا، يعد إنشاء نظام رقابي متكامل أمرًا ضروريًا لضمان وصول أموال الزكاة إلى المستفيدين الحقيقيين وتعزيز مستوى الشفافية والمساءلة .يتطلب ذلك تطوير آليات متابعة دقيقة تشمل مراجعات مالية دورية وتقارير أداء تنشر للجمهور، مما كما أن استخدام .(Bin-Nashwan et al., 2021) يسهم في زيادة مستوى الثقة في المؤسسات المشرفة على إدارة الزكاة تحليل البيانات الضخمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات المراقبة يمكن أن يساعد في تحديد الأنماط غير الطبيعية في توزيع الزكاة، مما يسمح بالكشف عن أي تجاوزات أو إساءة استخدام للأموال .من خلال هذه الإجراءات، يمكن للدول الإسلامية تحسين أداء مؤسسات الزكاة وتعزيز أثرها الاجتماعي والاقتصادي، مما يجعلها أداة أكثر فاعلية في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة

تشير نتائج البحث إلى أن هناك تفاوتًا في النظم المعتمدة لإدارة الزكاة بين ماليزيا، تركيا، وإندونيسيا، حيث أن لكل دولة مزايا وتحديات فريدة .يثبت النظام الماليزي فعاليته من خلال استخدام التكنولوجيا والتنظيم المركزي، لكن التباين القانوني بين الولايات يمثل تحديًا .أما النموذج التركي فيوفر مرونة من خلال العمل الخيري المستقل لكنه يعاني من ضعف في التوحيد التنظيمي .في حين أن النموذج الإندونيسي يجمع بين مزايا الحكومات والمؤسسات غير الحكومية، لكنه يحتاج إلى تحسين التنسيق الداخلي لتعزيز الشفافية والكفاءة .بناءً على هذه النتائج، يوصى بإدخال إصلاحات قانونية وتكنولوجية لتعزيز أداء أنظمة الزكاة في الدول الإسلامية، بما يضمن تحسين العدالة الاجتماعية ودعم الفئات الأكثر احتياجًا.

References

Adhiatma, A., & Fachrunnisa, O. (2021). The relationship among zakat maal, altruism, and work-life quality. International Journal of Zakat, 6(1), 71–94. https://doi.org/10.37706/ijaz.v6i1.278

Alfi, M. (2018). Akuntabilitas dan transparansi lembaga amil zakat. El-Maslahah Journal, 8(1), 45–58. https://doi.org/10.15408/el-maslahah.v8i1.15231

Ambrose, A. H., Aslam, M., & Hanafi, H. (2015). The possible role of waqf in ensuring a sustainable Malaysian federal government debt. Procedia Economics and Finance, 31, 333–345. https://doi.org/10.1016/s2212-5671(15)01213-4

Arifin, N., & Anwar, A. Z. (2021). The improvement model of microenterprises of post-disaster through empowerment of productive zakat. Journal of Governance and Regulation, 10(4), 156–163. https://doi.org/10.22495/jgrv10i4art12

Bin-Nashwan, S., Abdul-Jabbar, H., & Aziz, S. (2021). Does trust in zakat institution enhance entrepreneurs' zakat compliance? Journal of Islamic Accounting and Business Research, 12(5), 768–790. https://doi.org/10.1108/JIABR-01-2021-0022

Djafar, F., et al. (2023). Zakat management in countries that require zakat and countries that do not require zakat. Formosa Journal of Sustainable Research, 2(2), 311–324. https://doi.org/10.31098/fjsr.v2i2.157

Furqani, H., Mulyany, R., & Yunus, F. (2018). Zakat for economic empowerment. Iqtishadia, 11(2), 391–410. https://doi.org/10.21043/iqtishadia.v11i2.4529

Ghofur, R. A., & Utami, P. (2023). The role of Muslim generation community at zakat collection. Juris: Jurnal Ilmiah Syariah, 22(1), 105–118. https://doi.org/10.30603/juris.v22i1.1145

Hadi, R., et al. (2024). Digital zakat management, transparency in zakat reporting, and zakat payroll system. International Journal of Data and Network Science, 8(1), 597–608. https://doi.org/10.5267/j.ijdns.2023.10.005

Jaelani, A. K. (2024). Land reform policy in determining abandoned land for halal tourism. El-

Mashlahah, 14(1), 211–238. https://doi.org/10.30997/em.v14i1.211

Mahat, M. A., Jaaffar, M. Y., & Rasool, M. S. A. (2015). Potential of micro-waqf. Procedia Economics and Finance, 31, 294–302. https://doi.org/10.1016/s2212-5671(15)01193-4

Muhtada, D. (2014). Islamic philanthropy and the third sector. Islamika Indonesiana, 1(1), 106–125. https://doi.org/10.15408/ii.v1i1.1207

Razak, S. H. A. (2020). Zakat and waqf as instruments of Islamic wealth. International Journal of Sociology and Social Policy, 40(3–4), 249–266. https://doi.org/10.1108/IJSSP-02-2020-0032

Tarjo, T., Saefudin, A., & Suparman, S. (2022). Enhancing zakat fund distribution through financial technology: Evidence from Islamic microfinance institutions. Asian Journal of Islamic Finance, 14(2), 312–329. https://doi.org/10.1007/s12511-022-0968-9

Zencirci, G. (2020). Markets of Islam: Performative charity and the Muslim middle classes in Turkey. Journal of Cultural Economy, 13(5), 610–625. https://doi.org/10.1080/17530350.2020.1802578